

استثمارات العقارات في اليمن تتجاهل عبث الميليشيات

الحوثيون يقبلون على شراء الأراضي لغسل الأموال المتضخمة في أرصدتهم

منحت انتعاشة سوق الأراضي وقطاع العقارات اليمن جرعة أمل لتحفيز اقتصاده الهش بفضل فورة الشراء التي عرفها القطاع على اعتباره من الأصول الآمنة لاستثمار الأموال، غير أن استغلال ميليشيات الحوثي لهذا الانتعاش لغسل أموالهم في عمليات شراء الأراضي حال دون تحقيق المنفعة الفعلية من القطاع.

صنعاء - سار قطاع العقارات عكس تيار الأزمات الاقتصادية في اليمن حيث بات القطاع يستقطب أموال المواطنين ممن يبحثون عن أصول آمنة لاستثمار أموالهم، ما يخفف جراح الحرب في بلد يعيش على المساعدات الدولية ويعاني وبيلات النزاعات، غير أن تواجد جماعة الحوثي يعرقل تنمية القطاع نظراً لأنه بات وسيلتهم لغسل الأموال المتضخمة في أرصدتهم.

وبات ملحوظاً في البلد الذي يعيش معظم سكانه على المساعدات وبشكل مستغرب ولافت، إقبال الكثيرين على شراء الأراضي والعقارات، خصوصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، كالعاصمة صنعاء.

وأضاف أن "الحرب شردت العديد من المواطنين الذين باتوا نازحين في أماكن أخرى بعيدة عن موطنهم الأصلي في البلاد، ما جعل الكثير منهم، خصوصاً من لديهم سيولة نقدية يقررون شراء الأراضي ومن ثم بناء منازل سكنية لهم كإحدى وسائل التهرب من الضرائب".

وتابع "بات ملحوظاً قيام العديد من النازحين، بينهم تجار وأصحاب رؤوس أموال وبعضهم مواطنون، ببيع ما يملكون من أجل الحصول على مسكن يقيمهم من التهرب".

ولفت إلى أن تجارة الأراضي في اليمن أصبحت في ظل الحرب من أكثر الأشياء ربحاً ما جعل البعض يقررون حتى اقتراض أموال من البنوك أو بيع ذهب زوجاتهم من أجل شراء الأراضي ومن ثم الربح المادي السريع.

وبين أنه "أصبح لافتاً في الفترة الأخيرة أنه حتى النساء يقمن بشراء قطع أراضٍ من أجل تحقيق الربح المادي السريع، وحتى مهور الزواج يتم استغلالها من قبل بعض النساء في شراء الأراضي".

ولكن ظروف النزاعات التي تسيطر على المناخ اليمني استغللت فورة القطاع لإشغال هذه السوق المربحة. وفي هذا السياق، يشير الكثير من المتابعين للشأن اليمني إلى أن الصراع خلق ما يتم وصفه بـ"تجار حروب" استفادوا من ضياع الدولة، ما جعل الكثيرين خصوصاً المنتهين إلى جماعة

وإيرى الكثير من اليمنيين أن شراء العقارات والأراضي التي تعد من الأصول الآمنة قد يحقق أيضاً أرباحاً سريعة خلال فترة قصيرة، بعكس بعض وسائل التجارة الأخرى التي لا تحقق المرد المالي.

وفي ظل انخفاض سعر العملة ووصول سعر الدولار الواحد إلى أكثر من 600 ريال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وقراءة 800 ريال في المحافظات الواقعة تحت سلطة الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، بات سعر الأراضي والعقارات يشهد ارتفاعاً ملحوظاً، يوق في بعض الأوقات مسالة انهيار العملة.

وقال تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (يمني غير حكومي) إن سوق العقارات في البلاد شهدت



عبدالواحد العوبلي
جماعة الحوثي باتت تسيطر على موارد الدولة



مستقبل الأجيال في مرمى عبث الميليشيات

وأضاف "خلال سنوات الحرب ازدهرت تجارة الأراضي بمدينة إب بشكل لا يصدق، ووصل سعر بعض المساحات إلى عشرة أضعاف سعرها قبل اندلاع الصراع في العام 2015".

وأوضح أن بعض قطع الأراضي الصغيرة التي مساحتها عشرات الأمتار فقط، يصل سعرها إلى أكثر من 250 مليون ريال يمني (قراءة 400 ألف دولار). ولفت إلى أن هناك تدفقاً للسيولة من قبل البعض لشراء الأراضي، ما يثير علامات الاستغراب حول كيفية تواجد هذه السيولة الكبيرة في ظل معاناة معظم السكان من ظروف مادية ومعيشية صعبة.

واختتم "صحيح هناك تدهور كبير للعملة المحلية، لكن ما نراه من أسعار خيالية لبعض العقارات يؤكد أن الأمر لا علاقة له بتدهور الريال اليمني، فهناك أسعار خيالية لبعض المساحات، وهناك شراء وبيع يشبه الجنون".

من يشير إلى أن الارتفاع المجهول لأسعار الأراضي والعقارات لا علاقة له بسعر العملة، فهناك بعض الأراضي يتم بيعها بقرابة 10 أضعاف السعر الرسمي قبل الحرب.

ولفت إلى أن تراجع سعر العملة المحلية من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الأراضي في اليمن. ومضى قائلاً "قيادات الحوثيين التي حصلت على مليارات الريالات من موارد الدولة أصبحت تستخدم تجارة وشراء العقارات كوسيلة لغسل الأموال، ما أدى إلى زيادة الطلب على العقارات".

وتحدثت بان هذه الأموال يتم الحصول عليها أيضاً عن طريق نهب أموال الناس والتجار عبر جبايات وابتزاز، بخلاف أموال المساعدات الإنسانية التي يستولي عليها الحوثيون، ما أدى إلى تكديس كميات كبيرة من الأموال لديهم.

وفيما كان انهيار العملة المحلية من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار، ومن بينها أسعار العقارات، إلا أن هناك

وشدد على أنه "يجب رصد هذه العقارات من أجل استعادتها من قبل الشعب بمجرد القضاء على الانقلاب الحوثي".

ولفت إلى أن تراجع سعر العملة المحلية من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الأراضي في اليمن. ومضى قائلاً "قيادات الحوثيين التي حصلت على مليارات الريالات من موارد الدولة أصبحت تستخدم تجارة وشراء العقارات كوسيلة لغسل الأموال، ما أدى إلى زيادة الطلب على العقارات".

وتحدثت بان هذه الأموال يتم الحصول عليها أيضاً عن طريق نهب أموال الناس والتجار عبر جبايات وابتزاز، بخلاف أموال المساعدات الإنسانية التي يستولي عليها الحوثيون، ما أدى إلى تكديس كميات كبيرة من الأموال لديهم.

وفيما كان انهيار العملة المحلية من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار، ومن بينها أسعار العقارات، إلا أن هناك

الحوثي يلجؤون إلى غسل أموالهم في شراء الأراضي بعد تضخم الأرصدة المالية لديهم من موارد البلد الفقير.

يقول عبدالواحد العوبلي، وهو محلل اقتصادي يمني، إن "موارد الدولة أصبحت تحت سيطرة قيادات في جماعة الحوثي، مشيراً إلى أن الموارد الكبيرة تصل إليهم وأصبح لديهم كمية هائلة من السيولة النقدية".

وأضاف "بعض هذه السيولة النقدية يقومون بتحويلها إلى دولارات، ومن ثم نقلها إلى خارج اليمن، ما تسبب أيضاً في استمرار تدهور سعر صرف العملة المحلية".

وأوضح العوبلي أن "السيولة النقدية التي لم يستطع الحوثيون إخراجها من اليمن، يضطرون إلى غسلها بشراء أراضٍ وعقارات في صنعاء ومحافظات إب والمناطق اليمينية الرئيسية، ويحاولون الاستيلاء على قدر كبير من المساحة".

موانئ دبي توقع شراكة مع صندوق كندي لتوسيع شبكة المحطات

عقدت موانئ دبي العالمية شبكة شراكة جديدة مع صندوق التقاعد الكندي صندوق ودائع وأستثمارات كيبك بهدف تمديد ودعم سلاسل التوريد والتوسع في مناطق جديدة وقائمة، مثل أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي 2016، أعلنت الشركتان عن شراكة لإنشاء أداة حجمها 3.76 مليار دولار للاستثمار في الموانئ والمحطات في أنحاء العالم، مع التركيز على الدول التي تحظى بتصنيف عند درجة جديرة بالاستثمار.

وركزت موانئ دبي العالمية خلال السنوات الأخيرة على القيام بسلسلة من عمليات الاستحواذ في إطار إستراتيجيتها لتصبح الشركة الرائدة عالمياً في تقديم الخدمات اللوجيستية عبر شبكة تضم مناطق اقتصادية ومجمعات صناعية وعمليات نقل داخلي.

وتشغل المجموعة شبكة دولية مؤلفة من 123 وحدة عمل فيها قوة عاملة قدرها 56500 شخص. وكانت حققت العام الماضي ارتفاعاً في أرباحها الصافية بنسبة 4.6 في المئة لتصبح 1.33 مليار دولار.

وتعاملت موانئ دبي العالمية العام الماضي مع 71.2 مليون حاوية، ما يجعلها من بين أكبر خمس شركات بهذا المجال في العالم. وتعامل ميناء جبل علي في دبي مع 14.1 مليون حاوية وذلك

في 40 بلداً عبر قارات العالم الست. وحققت مجموعة دبي العالمية قفزة في الإيرادات والأرباح خلال العام الماضي، بفضل إستراتيجية التوسع التي اتبعتها لتعزيز هفظة أعمالها.

وأعلنت المجموعة أن عائدها ارتفعت بنسبة 36.1 في المئة، كما نمت أرباحها قبل استقطاع الفوائد والضرائب والاستهلاك بنسبة تقدر بحوالي 17.7 في المئة.

وكشفت النتائج أن زيادة العائدات جاءت بدعم من عمليات الاستحواذ، ومن ضمنها شركتا بي.أند.أو فيرير البريطانية وتوبان للطاقة والملاحة الإماراتية ومحطتا بويرتو سنترال وبويرتو ليريك التشييلية.

وموانئ دبي العالمية أكبر مشغلي الموانئ في العالم، وتضم محطة أعلاها أكثر من 80 محطة برية وبحرية في 40 بلداً عبر قارات العالم الست.

تراجع أداء القطاع غير النفطي في السعودية والإمارات ومصر

ويعد هذا أول انكماش شهري للقطاع الخاص الإماراتي منذ مايو، بسبب خفض قياسي للوظائف بعد النمو الذي تحقق في الشهرين السابقين، بعد تخفيف إجراءات العزل العام لمكافحة فيروس كوفيد - 19.

ويعني انخفاض المؤشر عن مستوى 50 نقطة أن ثمة انكماشاً، في حين أن تخليه هذا المستوى يشير إلى التوسع.

وأفاد التقرير بأن أسعار الإنتاج سجلت أقل مستوى منذ ديسمبر الماضي مما دعم الطلب حيث تحاول الشركات تعزيز المبيعات التي فقدتها خلال فترة

العزل العام في وقت سابق من العام الحالي.

كما انخفض المؤشر الفرعي للتوظيف بالإمارات إلى 41.5 في أغسطس من 47.5 في يوليو في انخفاض قياسي سجله المسح الذي بدأ قبل 11 عاماً.

وبالنسبة للسعودية، أظهر المؤشر تدهور أوضاع القطاع الخاص غير النفطي في المملكة في أغسطس بعد زيادة كبيرة في ضريبة القيمة المضافة، ومقارنة مع استقرار المؤشر بالشهر السابق.

وانخفضت قراءة مؤشر السعودية إلى مستوى 48.8 نقطة خلال الشهر الماضي، من 50 نقطة في يوليو السابق.

وأفاد التقرير بأنه بعد استقرار الأوضاع في يوليو، عاود الاقتصاد غير النفطي السعودي انخفاضه مجدداً، إذ سجلت الشركات تراجعاً قوياً في الأنشطة الجديدة، لأسباب من ضمنها زيادة رسوم ضريبة القيمة المضافة واستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي. وكانت السعودية قد ضاعفت ضريبة القيمة المضافة بنحو 3 مرات من 5 في المئة إلى 15 في المئة، لدعم الميزانية العامة المتضررة بسبب تداعيات كورونا المستجد.

وهبط نشاط الأعمال والتوظيف في السعودية للشهر السادس على التوالي على الرغم من أن الانخفاض كان متواضعاً، فيما سجل هبوط التوظيف أبداً وتيرة منذ مايو.

4.5 مليار دولار قيمة الاستثمار للتوسع في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ دعماً للتوريد

وأعلنت المجموعة أن عائدها ارتفعت بنسبة 36.1 في المئة، كما نمت أرباحها قبل استقطاع الفوائد والضرائب والاستهلاك بنسبة تقدر بحوالي 17.7 في المئة.

وكشفت النتائج أن زيادة العائدات جاءت بدعم من عمليات الاستحواذ، ومن ضمنها شركتا بي.أند.أو فيرير البريطانية وتوبان للطاقة والملاحة الإماراتية ومحطتا بويرتو سنترال وبويرتو ليريك التشييلية.

وموانئ دبي العالمية أكبر مشغلي الموانئ في العالم، وتضم محطة أعلاها أكثر من 80 محطة برية وبحرية في 40 بلداً عبر قارات العالم الست.

في 40 بلداً عبر قارات العالم الست.

لندن - قالت مؤسسة "إي.آتش.أس" ماركت العالمية للأبحاث، الخميس، إن مؤشر مديري المشتريات الصادر عنها رصد تدهور أوضاع القطاع غير النفطي في السعودية والإمارات ومصر خلال أغسطس الماضي، بعد تعافيه خلال الشهر السابق، مما يعكس استمرار تداعيات فيروس كورونا المستجد لاسيما على قطاع التوظيف.

وقالت المؤسسة في تقريرها، إن مؤشر مديري المشتريات الخاص بالإمارات انخفض إلى 49.4 نقطة في شهر أغسطس الماضي من 50.8 نقطة بالشهر السابق له.

في 40 بلداً عبر قارات العالم الست.



استمرار نزيف الوظائف